الضغوط التالية لصدمة الإفراج ودور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم لإعادة إدماجهم في المجتمع.

أ.سعاد بن عبيد. جامعة باتنة 01، الجزائر

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية مفهوم صدمة الإفراج (أزمة الافراج) لدى السجناء المفرج عنهم من المؤسسات العقابية وما تسببه من ضغوط نفسية واجتماعية واقتصادية نتيجة الصعوبات التي تعترضهم عقب إطلاق سراحهم، كما تجعل من الرعاية اللاحقة لهم على اختلاف أشكالها ذات أهمية بالغة للدور الذي تلعبه في مساعدتهم على تخطي هذه الصعوبات التي تسهل عليهم تجاوز صدمة الإفراج وخفض مستوى الضغوط التالية لها.

الكلمات المفتاحية: صدمة الإفراج، الضغوط، المفرج عنهم، الرعاية اللاحقة.

***Abstract*:**

This paper deals with the concept of trauma release of the released prisoners from correctional institutions and what it causes as psychological, social and economical stress which is the result of difficulties encountered after their release. For this reason, providing a post-care for them, in all its different forms, is so important due to the crucial role it plays in helping them surpass these difficulties

that makes it easier for them overcoming release trauma and decreases the level of its following stresses.

Key-words*: *release trauma, stress, released prisoners, post care.

مقدمة:

عرفت التشريعات العقابية تطورا كبيرا أفضى إلى ظهور فلسفة عقابية حديثة تعتبر السجن وسيلة إصلاح وإعادة تأهيل (Rehabilitation) للسجين، أين سطرت برامج تأهيلية شملت عدة جوانب (النفسي، التربوي، العلمي، الديني والأخلاقي، المهني، الرياضي) قصد تسهيل إعادة إدماجه في المجتمع من جديد. ورغم هذه الإصلاحات التي عرفتها المؤسسات العقابية في الجزائر على غرار بقية الدول العربية والأجنبية إلا أن هناك صعوبات تواجه السجين بعد إطلاق سراحه، بل قد تبدأ عند اقتراب موعد الإفراج عنه وذلك لما تسببه هذه الفترة الحرجة من قلق وضغط نفسي شديد عما ينتظره خارج السجن الذي تعود على الحياة ضمن مجتمعه واندمج مع ثقافته. وتشكل الفترة التي تلي الإفراج مباشرة للسجين مرحلة حرجة في حياته نظرا لما يعيشه من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية صعبة تشكل له صدمة عرفت بصدمة الإفراج (أزمة الإفراج)؛ وهي مرحلة انتقالية حاسمة يعيشها المفرج عقب خروجه من المؤسسة العقابية ينجر عنها مجموعة من الضغوط تؤدي في الغالب إلى عودة المفرج عنه ثانية لارتكاب السلوك المنحرف إذا لم يجد من يقدم له يد المساعدة لتجاوزها. وهو ما أفضى إلى تعزيز السياسة العقابية في مختلف الدول بمؤسسات وبرامج للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

الإشكالية:

يتعرض المفرج عنهم من المؤسسات العقابية لضغوط نفسية وبيئية عقب إطلاق سراحهم معيقة بذلك إمكانية اندماجهم في المجتمع مرة أخرى وممارسة حياتهم بشكل طبيعي. لقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت على المفرج عنهم من السجون الحسيني (1984)، السماك (1985)، M.banzoulou(2000)، عبد الله الناصر وحسين الرواشدة (2011) أن أغلب الجرائم التي يرتكبها العائدون للجريمة مرة أخرى إنما تقع في الأشهر

الستة الأولى التالية للإفراج عنهم من السجون.[1] كما أشارت اللجنة الوطنية السعودية لرعاية السجناء والمفرج عنهم أن هناك تزايدا في نسبة العائدين لارتكاب الجريمة بعد الإفراج عنهم بشكل ملفت للنظر حيث تجاوزت نسبة العود إلى الجريمة (40 %) من المسجونين المفرج عنهم في سجون الدول العربية بشكل عام نتيجة عدم تقبل أسرهم والمجتمع عامة لهم.[2]

ودلت بعض الدراسات منها راسة نصيب (1985) على أن الضغوط النفسية أكثر ما يعيق عودة المفرج عنهم للاندماج ثانية في المجتمع الناتجة عن شعورهم بالإحباط والقلق كاستجابة للضغوط المحيطة بالمفرج عنه والتي قد تؤدي إلى الاكتئاب وبعض المشكلات النفسية. ومن العوامل التي تزيد من حدة هذه الضغوط النفسية قلق المفرج عنه على مستقبله وعلى مستقبل علاقاته خاصة التي ترتبط بعائلته. كما أشار (طالب، ب س) إلى حالة **اللاأمن النفسي** وهي حالة عدم الاطمئنان التي يعيشها المفرج عنه نتيجة العوائق الدائمة التي تعترض طريقه لاستعادة حياته الطبيعية فينشأ ما يسميه ريفول (Revol, René – 2002) بحالة "أزمة العلاقات الاجتماعية " (The crisis of social ties) وهي بمثابة مفتاح اللاتكيف لشعوره بالتهميش الاجتماعي الذي هو بوابة للانحراف الاجتماعي ثانية[3].وأشارت دراسة أخرى لشاكو(1988) على أن الضغوط البيئية تساهم هي الأخرى في صعوبة تكيف المفرج عنهم أهمها الوصمة الاجتماعية التي تلاحقهم مدى الحياة بوصمة السجين السابق أينما ذهبوا. ويشكل العامل الاقتصادي ضغطا بيئيا آخر للمفرج عنهم نتيجة عدم قدرتهم على الحصول على عمل بدخل مناسب الذي يحفظ لهم كرامة العيش والاحترام ويقيهم من العود للانحراف ثانية[4].وقد بين الصادي (1988) أن التغيرات التي حدثت في بيئة السجين أو المفرج عنه الخارجية خلال فترة بقائه في المؤسسة العقابية ومدى قدرته على التكيف معها، تشكل ضغطا بيئيا أيضا يصعب من عملية اندماجه ثانية في مجتمعه يجعله ينسحب من الحياة الاجتماعية ليعيش حالة الاغتراب بينهم[5]. إن هذه الضغوط التي يعيشها المفرج عنهم والتي تبين من خلال ما سبق أنها كثيرا ما تكون سبب الانتكاسة والعودة للانحراف من جديد هي نتيجة لصدمة الإفراج التي يعيشها المفرج عنه خلال الأشهر الستة الأولى التي تلي خروجه من السجن، والتي تستوجب الرعاية اللاحقة بمختلف أشكالها لجميع المفرج عنهم ومدى أهميتها في مساعدتهم على تجاوز صدمة الإفراج[6].

ويمكن بلورة إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤلات التالية: ماذا نعني بصدمة الإفراج؟ وما هي الضغوط التالية لها؟ وما هو مفهوم الرعاية اللاحقة؟ وما دورها في خفض الضغوط التي يعيشها السجناء عقب الإفراج عنهم لمساعدتهم على الاندماج من جديد في المجتمع كأفراد أسوياء؟.

1- مفهوم صدمة الإفراج (أزمة الإفراج):

هناك تداخل كبير بين مفهومي الصدمة والأزمة، فالصدمة هي حدث مفاجئ ينتج عنه شعور غير متوقع، هذا الشعور هو مركب انفعالات يجمع بين الغضب والذهول والخوف، أما الأزمة فهي حدث يظهر بشكل تتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول عما يحدث مستقبلا وبذلك تصعب عملية اتخاذ القرار المناسب، إضافة إلى صعوبة تحمل تفاعلاتها وتأثيراتها المختلفة مدة طويلة حيث أن دورة حياة الأزمة سريعة للغاية. وبذلك قد تكون الصدمة هي إحدى نتائج الأزمة التي تولدت عند انفجارها في شكل فجائي سريع ودون سابق إنذار، و قد تكون الصدمة أحد أسباب الأزمات سواء على مستوى الدول أو المشروعات أو الأفراد ويكون التعامل مع الصدمة بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب[7].

ويرجع مصطلح الأزمة (crisis) إلى أصل يوناني (Crisis) معناه (أن يقرر) أي أن الفرد يواجه موقفا يحتاج إلى أن يتخذ قرارا في حياته لإحداث تغيير في سلوكه بشكل ما يجعل حياته تسير إلى الأفضل. وعرف روبرتس (Roberts) الأزمة على أنها حالة مؤقتة من الاضطراب وعدم التوازن تتسم غالبا بعدم قدرة الفرد للتغلب على موقف خاص باستخدام الطرق المعتادة لحل المشكلة، كما أن الشخص الذي يعاني من أزمة يمر بخبرة متوقفة على المصادفة أو منطوية على المخاطرة أو حادثة تهدد حياته، ويكون في تلك الحالة سريع التأثر بتلك الحادثة ويفشل في التغلب على الضغوط التي يتعرض لها وبالتالي يدخل في حالة من عدم التوازن.

وتحدث الأزمة عندما يواجه الفرد بعقبة تؤثر على أهدافه لعجزه في تجاوز هذه العقبة، مما قد يؤدى إلى ظهور أعراض مرضية مثل القلق أو انحرافات سلوكية مثل الجريمة وفى مثل

هذه الحالات فإن الدعم الاجتماعي يصبح له أهمية كبيرة حيث يجد الفرد نفسه غير قادر على أن يتوحد مع القيم.[8].

1-1 تعريف صدمة الإفراج(أزمة الإفراج):

إن التداخل الحاصل بين مفهومي (الصدمة والأزمة) خلق نوعا من عدم الثبات على تعريف يحدد بمصطلح واحد في البحوث والدراسات التي اهتمت بموضوع "صدمة" أو "أزمة " الإفراج فجاءت متنوعة، فنجد دراسات استخدمت مصطلح " صدمة الإفراج" ودراسات وبحوث أخرى استخدمت مصطلح "أزمة الافراج"، وهناك من يعرف صدمة الإفراج على أنها الأزمة التي يعيشها المفرج عنه عقب إطلاق سراحه، وسنتطرق إلى بعض هذه التعاريف.

- تعرف صدمة الإفراج (Release Shock or Crisis) على أنها الحالة التي تتضمن مجموعة من الموانع والمعيقات الشخصية والمعيشية البيئية والمجتمعية التي يصادفها السجناء السابقين، ويشعرون بالعجز أمامها لكونهم لا يكونون جاهزين أو مزودين بما يكفل لهم التغلب عليها عندما يحاولون الاندماج ثانية في المجتمع، وتمثل عوامل خطر أساسية للعودة للجريمة.[9].

- تمثل الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراح المفرج عنه من المؤسسة العقابية أو الاصلاحية و التي عرفت أيضا (بمثيرات الصدمة) Stimuli of impact التي تحدث بفعل التغير المفاجئ من الاعتمادية إلى الإستقلالية.[10]

- هي مرحلة انتقالية حاسمة يعيشها المفرج عنه عقب خروجه من المؤسسة العقابية ينجر عنها مجموعة من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المفرج عنه خلال الأشهر الأولى بعد إطلاق سراحه تؤدي في الغالب إلى عودة المفرج عنه ثانية لارتكاب السلوك المنحرف إذا لم يجد من يقدم له يد المساعدة لتجاوزها.[11]

2-1 نظرية الأزمة:

تمثل نظرية الأزمة مجموعة من المفاهيم المتعلقة بردود أفعال الأشخاص عندما يواجهون تجارب استثنائية، قد تكون على هيئة كوارث طبيعية أو فقدان معني ما أو تغييرات في البناء

الاجتماعي أو في دورة الحياة، وتعتبر مفاهيم نظرية الأزمة قابلة للتطبيق على الفرد وعلى الأسرة أيضا وقد ينسحب تطبيقها على بعض الأنساق الاجتماعية الأكبر مع بعض التعديل.

وقد عرف معجم العلوم الاجتماعية الأزمة على أنها:" توقف الحوادث المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع، لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة." كما تعرف الأزمة بأنها "اضطراب حاد يؤثر في قدرة الفرد على التصدي عاطفيا أو معرفيا أو سلوكيا، ويؤثر كذلك في قدرته على حل مشاكله بالوسائل العادية لحل المشكلة. وهي ليست مرضا نفسيا أو عقليا". يوضح لنا هذا التعريف أن الشخص الذي يكون في موقف الأزمة يعاني من اضطراب عاطفي ، يجعله عاجزا عن حل مشكلاته بالطرق العادية لحل المشكلة فالحياة الصحية السعيدة تتطلب أن يكون الشخص قادرا على حل مشكلاته بفعالية ، وأن تتوفر له الحاجات الإنسانية الأساسية التي تحقق له الصحة النفسية والجسدية الجيدة، ومساندة الأصدقاء والأسرة والأقارب والإحساس بهويته وبالانتماء للمجتمع وتراثه الثقافي. ومعاناة الشخص من أزمة تكون نتيجة لفقدان مفاجئ للمساندة النفسية وغيرها من المساندات الأخرى التي قد تسبب للشخص صدمة وتجعله يشعر بالضياع أو العجز عما يجب عليه عمله.

إن الأزمة تحدث لبعض الأشخاص عندما يواجهون حادثا نفسيا اجتماعيا يمثل بالنسبة لهم تحديا معينا، فالأزمة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص تمثل دعوة لفعل جديد لا يستطيعون مواجهته بمواردهم الحالية، فالفرد يسعى دائما إلى المحافظة على حالة من التوازن من خلال سلسلة من الجهود التكيفية تسعى أنشطة حل المشكلة من خلالها إلى إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

1-2-1 عوامل حدوث الأزمات وأهم ملامحها حسب نظرية الأزمة:

- حدث أو سلسلة من الأحداث الخطرة تفرض على الفرد نوعا من التهديد.
- تهديد للحاجات الأساسية الحالية أو الماضية التي ترتبط بشكل رمزي بالتهديدات

المبكرة التي تنتج عنها اضطراب أو صراع.

- عجز الفرد عن استخدام ميكانيزمات التصدي للأزمة لذلك يمكن النظر إلى الأزمة

والمشاعر التي تصاحبها علي أنها:

أ - **تهديد:** وقد يكون موجها نحو الحاجات الأساسية للفرد أو نحو إحساسه بالتكامل أو الاستقلال وفي هذه الحالة ترتبط بقدر كبير من الشعور بالقلق.

ب- **فقدان:** وقد يكون فقدان لشخص، أو خبره لحرمان شديد وفي هذه الحالة يصاحبها شعور بالاكتئاب والحزن .

ج - **تحدي**: وقد يكون من أجل المحافظة والبقاء ، أو النمو ، أو السيادة أو التعبير عن الذات ، وفي هذه الحالة يصاحبها بعض القلق ولكنها تحمل معها مقوما مهما للأمل وتحرير الطاقة من أجل حل المشكلة وتحقيق السيادة .[12]

2-2-1 **الملامح الأساسية لنظرية الأزمة**: تتحدد ملامح نظرية الأزمة في أنها:

أ. حدثا ضاغطا أو أحداثا تتطلب التغيير.

ب. تؤدي طبيعة المشكلة إلى إرهاق الموارد المتاحة للفرد بكل أنواعها نفسيا وجسديا وماديا وكذلك موارد أسرته ومن يشكلون علاقات الدعم الاجتماعي.

أما عن بعض مصادر الأزمات كما يراها راجح (1970) فهي تشمل الأفعال والمواقف التي تثير وخز الضمير، وكل ما يمس كرامة الفرد واحترامه لنفسه، وكل ما يحول بينه وبين توكيد ذاته. أو عندما تثبت الظروف للفرد أنه ضعيف أمامها ولا يملك القوة كما كان يظن، وكذا الخوف من فقدان مركزه الاجتماعي أوحين يفقده بالفعل حين يعاقب عقابا لا يستحقه، حين يمنع من تحقيق ما يريد منعا تعسفيا.[13]

واستنادا إلى ما سبق يمكن من خلال نظرية الأزمة أن نحدد أهم مصادر أزمة المفرج عنهم من المؤسسات العقابية والمتمثلة أساسا في صعوبة العودة إلى الحياة الطبيعية ومزاولة نشاطاتهم المعتادة وشعورهم بالخزي والدونية وعدم الأهمية نتيجة عدم قبول المجتمع لهم من جديد، وهو ما يشعرهم بأنهم يعاقبون عقابا آخر لا يستحقونه من مجتمعهم بالإضافة إلى

شعورهم بالضعف وقلة الحلية في مواجهة الصعوبات التي يعيشونها بعد الإفراج والتي تحول دون استعادة مكانتهم بين أفراد مجتمعهم؛ هذا الشعور هو ما يعزز لدى المفرج عنه قناعته بأن المجتمع لم يغفر له خطيئته التي اقترفها في حقه ويؤكد ذلك تعاملهم معه بتوجس وشكوك ونبذ ونفور، مما يجعل المفرج عنه يعيش انكسارا نفسيا وانزواء اجتماعيا وعدم الثقة بنفسه وبالآخرين والرغبة في الانتقام من المجتمع وسلطته والثأر من ظروفه التي أودت به إلى السجن[14]

2- الضغوط التالية لصدمة الإفراج وأهم مصادرها:

يشير مفهوم الضغوط إلى درجة استجابة الفرد للأحداث أو المتغيرات البيئية في حياته اليومية، وهذه المتغيرات ربما تكون مؤلمة تحدث بعض الآثار الفسيولوجية، مع مراعاة أن تلك التأثيرات تختلف من شخص إلى آخر. تبعاً لتكوين شخصيته وخصائصه النفسية التي تميزه عن الآخرين، وهي من الفروق الفردية بين الأفراد. وقد تم استعارة هذا المفهوم الذي شاع استخدامه في علم النفس والطب النفسي من الدراسات الهندسية والفيزيائية، وكان يشير إلى الإجهاد (Strain)، والعبء (Load) ، والضغط (Press).[15]

يمكن أن نتطرق إلى أهم تعريفات الضغط النفسي وهو تعريف كانون Canon - مؤسس مفهوم الضغط النفسي في جامعة هارفرد- والذي عرف الضغط النفسي على أنه استجابة الإنسان لأي خطر تكون إما بالقتال أو بالهروب، وأن هذه الاستجابات تؤدي إلى تغيرات فسيولوجية في الجهاز العصبي السمبثاوي، فإثارة هذا الجهاز نتيجة للضغط النفسي سوف تؤدي إلى زيادة في نشاط غدة الأدرينالين، وزيادة ضربات القلب، وزيادة ضغط الدم، وسرعة في التنفس، وزيادة في كميات العرق. وعرفه كل من (Gregory, Burroughs 1989,) على أنه العملية التي تشمل أحداث ضاغطة تثير استجابات وتغيرات جسمية وسلوكية وانفعالية. كما عرفت الجمعية الأمريكية للطب النفسي أحداث الحياة الضاغطة بأنها "عبارة عن: أعباء زائدة تثقل كاهل الفرد نتيجة لمرور الفرد بخبرة صارمة تتمثل في وقوع الفرد فريسة لمرض مزمن، أو فقدان لوظيفته، أو دخوله في حالة صراع حاد لأدائه لأدواره المختلفة، أو الدخول في مشاكل حادة تتصل بحياته الأسرية، وأن عجز الفرد عن مواجهة مثل هذه الأحداث يدخله في حالة من الارتباك والاضطراب[16]، وهذا ما يجعل مفهوم أحداث الحياة الضاغطة Stressful life events مرادفا لمفهوم الضغوط النفسية الاجتماعية و يعتبر هولمز و راهي

HOLMES et RAHE من أوائل الذين قدموا هذا المفهوم إلى المجال العلمي بعد عمل كل من " كانون " و " سيلي" في مجال الضغوط ، و علاقتها بالأمراض الجسمية و النفسية وقد بينت عدة دراسات ذلك منها دراسة جودجير(GOODGOR,1996) قام فيها بتحليل أحداث الحياة وتقييم الارتباطات الممكنة لها مع الاضطراب النفسي وبين أن أحداث الحياة تتسبب في التأثير على السلوك من خلال العمليات المعرفية والوجدانية. ويرى ديفي 1995 أن العامل المهم في التأثير على اكتساب واستمرار المخاوف المرضية هو تقييم الفرد للتهديد أو الحدث الصدمي الذي له دور في نشأة المخاوف المرضية.

وأشار مونري ووادي (WADE &MOROE,1998) إلى أن المرضى المصابين باضطرابات القلق يذكرون أنهم مروا بأحداث سلبية أكثر من المجموعة الضابطة في الشهر الذي يسبق الظهور الأول لأعراضهم.[17] إن المفرج عنهم يمرون عقب إطلاق سراحهم بظروف وأحداث نفسية اجتماعية ضاغطة نجملها فيما يلي:

1- الانتقال المفاجئ الذي يحدث للمفرج عنه بعد مرحلة الاعتماد الكلي على الآخرين خلال مدة تواجده بالمؤسسة العقابية إلى مرحلة الاستقلالية والاعتماد على النفس، وهي عملية انتقالية ليست سهلة على المفرج عنه فتجعل من الضروري تهيئته ومساعدته لتحمل مسؤوليته في مواجهة متطلبات الحياة من جديد[18]وقد أشار(الصادي، 1988) أن الأزمة النفسية للمفرج عنهم تكمن في أنهم يواجهون اختلاف كبير بين ظروف الحياة التي اعتادوا عليها خلال محكوميتهم – خاصة إن كانت طويلة المدة- في المؤسسات العقابية وظروف الحياة في المجتمع، كفشله في تدبر أمور معيشته وقد اعتاد على تلبية بعض المطالب دون عناء، إضافة إلى الشعور بالتخلف أمام أفراد المجتمع نظرا للتغير الذي لم يواكبه بسبب احتجازه فيجعله إما عاجزا عن فهمه أو عن التكيف معه مما يولد لديه شعور بضعف الثقة في نفسه ويرسخ لديه الاعتقاد بصعوبة اندماجه في المجتمع من جديد.[19]

2- المواجهة السلبية التي يقابل بها المفرج عنه من قبل المجتمع التي تجعله في حالة إحباط وتوتر نفسي يصعب تجاوزه يبرز في مركبات النقص الناتجة عن صدمة الرفض مما تدفعه

للبحث عن من يتقبله ولا يجدها إلا في مجتمع المنحرفين وهو ما يجره للانتكاسة والعود للانحراف.[20]

3- عدم مقابلة السجين عند الإفراج عنه من قبل أسرته أو المقربين له أو شعوره بالفتور وعدم الاكتراث في مقابلته، والنظر إليه على أنه السبب في نظرة المجتمع السيئة إليهم وفقدانهم لمكانتهم وسمعتهم فيشعر بفقدان الحب من أقرب الناس إليه.[21] ، فتنحل بذلك علاقاته العائلية مما يولد لديه عداء اجتماعيا قد يجره مرة أخرى لارتكاب سلوكيات إجرامية تعيده إلى السجن نتيجة الرفض وعدم التقبل الاجتماعي له.[22]

4- المواجهة السلبية التي يقابل بها المفرج عنه من قبل المجتمع التي تجعله في حالة إحباط وتوتر نفسي يصعب تجاوزه يبرز في مركبات النقص الناتجة عن صدمة الرفض مما تدفعه للبحث عن من يتقبله ولا يجدها إلا في مجتمع المنحرفين وهو ما يجره للانتكاسة والعود للانحراف.

5- الشعور بالقلق نتيجة العوامل المرتبطة بفقدان الحب من الأسرة وعدم القبول من الأصدقاء وباقي المجتمع وهو عبارة عن استجابة للضغوط المحيطة به قد يؤدي في حالة استمراره إلى دخول المفرج عنه في حالة اكتئاب وبعض المشكلات النفسية التي تعوقه عن أداء وظائفه في المجتمع. ويزيد من حدة قلق المفرج عنه عدم قدرته على التوافق في علاقته مع أسرته خاصة إن كان بدون عمل أين يصبح عالة عليهم وهو ما يزيد سوء حالته النفسية[23] التي يمكن أن تدفع به إلى ارتكاب جريمة أخرى. فقد دلت بعض الدراسات (معاوية، 1990) على وجود علاقة بين الإجرام والعرض النفسي كونهما مظهران من مظاهر الاستجابة اللاتوافقية للظروف البيئية السيئة التي تحيط بالفرد والتي تولد بالضرورة ردود فعل لا توافقية مما يستوجب إدخال بعض التصليحات على النظام الاجتماعي أو بتغيير العلاقات داخل الأسرة.[24]

6- شعور المفرج عنه بالدونية والخزي الذين خلفتهما بيئة السجن حيث يدرك أنه فقد شخصيته وكل القيم المتعلقة بها كما يشعر أن كرامته وشرفه قد جرحا إلى حد يجعله يفقد الأمل في استرجاعهما ثانية بنفس قيمتهما السابقة، وكذا استعادة الاعتبار والاحترام لشخصه وهو المؤشر الأول لإعادة ارتكابه ما يخالف القانون.[25]

7-دخول المفرج عنه في أزمة علاقات اجتماعية (The crisis of social ties).ويرى رفول ريني (Revol René ,2002) أن هذه الأزمة تحدث نتيجة عدم اندماج الفرد في المجتمع الذي ينتمي إليه وهي تبدأ عندما يضعف الدور الوقائي للدولة (The preventive role of the state) وما يعنيه روني ريفول هنا «بضعف الدور الوقائي للدولة »، هو عدم وضوح هذا الدور بكل أبعاده أو عدم وجوده أصلا أين يصبح الأفراد متروكين لأنفسهم وهذا يشير إلى حالة تخلي المجتمع عن أفراده، وهي حالة تشبه حالة، «سلب الحقوق الطبيعية للأفراد » التي تظهر أكثر ما تظهر في وضعية، ضياع، أو سلب، أو إعاقة، أو حرمان من حقوق الإنسان، كحالات الفقر، عدم التمكن من الرعاية الصحية، وحالات البطالة المزمنة، وحالات أخرى مشابهة التي تعيق الاندماج الاجتماعي. وقد بين طالب أن الفرد يعتمد على المجتمع في تحقيق رغباته وطموحاته عن طريق الانتماء والتضامن مع المجتمع وبذلك فإن المجتمع أيضا مطالب بتوفير سبل وطرق تحقيق النجاح للفرد المندمج والمتكيف مع المجتمع، أما إذا كان غير ذلك فإن الفرد يجد نفسه غير مندمج وبالتالي غير متضامن وغير متكيف وهو ما يفسح المجال للتهميش الاجتماعي، والتهميش الاجتماعي يفتح المجال للانحراف الاجتماعي.[26]

وقد أشار (عبد الهادي،2016) إلى أن المفرج عنهم يواجهون المُجتمع بمشكلات متعددة، اجتماعيّة ونفسيّة واقتصاديّة وهم بذلك في أشد الحاجة إلى من يأخذ بأيديهم ويعينهم على تخطي الهُوة التي تفصلهم بين حياتهم التي يحيونها داخل السجن وحياة المُجتمع الحر الذي يقفون على أبوابه فإن وجدوا هذه المعونة من المجتمع تكيفوا معه واندمجوا فيه. أما إذا لاقوا تنكرًا من البيئة ونفورًا وصدًا من المجتمع فليس المتوقع منهم سوى عداء سافرا للنظم والمعايير الاجتماعيّة وعودا سريعا إلى الإجرام ليثأر لنفسه من إهمال المُجتمع لأمره واحتقاره لشأنه.[27]

وأوضح الاستشاري النفسي "د. عادل الجمعان" أن معاناة السجين تبدأ قبل خروجه من السجن، وليس كما يعتقد كثيرون منا بأنها تبدأ بعد الخروج، وهو ما يجعلها رحلة طويلة جدا قد يتحملها بعضهم بينما يقع كثير منهم في ظلمة تبعاتها، مشيرا إلى أن من أول الأمور التي يعانيها السجين بعد إطلاق سراحه هو البحث عن مصدر رزق لنفسه ولأسرته، إلاّ أنّ واقع الأمر يشير لضياع كثير منهم في خضم الأوضاع العامة التي يمر بها المجتمع من شح في الوظائف واقتصارها وبصعوبة على ذوي المؤهلات العليا والخبرات الطويلة، مع الأخذ في الحسبان ابتعاد معظم

فئات المجتمع عن المغامرة في التعامل مع السجين بمجرد معرفتهم بتاريخه، ونتيجة لذلك يقع السجين وأسرته ضحية من جديد ما قد يسبب لعودته مجددا للسجن، ليترك بذلك تأثيرا كبيرا على أسرته كشتات الأبناء وانخفاض مستواهم الدراسي، أو تركهم للمدرسة، إضافة لاحتمالية ارتكابهم سلوكيات غير مقبولة لعدم وجود موجه أو رقيب كرب الأسرة، ما يدخل الأسرة في دائرة من الضياع الأكيد، كل ذلك قد يحصل فقط لعدم حصول السجين على فرصة للتكفير عن خطاءه و إعادة حساباته[28]

وبذلك نجد المفرج عنهم يعيشون أزمة علاقات اجتماعية تظهر جليا في وضعية ضياع بعد إطلاق سراحهم أين تواجههم صعوبات استئناف حياتهم بشكل طبيعي لعدم تمكنهم من الاستفادة من عمل يحميهم من البطالة وما ينجر عنها من سوء الأحوال الاجتماعية بسبب شهادة السوابق العدلية المطلوبة في كل ملف عمل للمفرج عنه سواء توجه إلى القطاع العام أو إلى القطاع الخاص، أين يقابل بالرفض للشك في أمانته وعدم الثقة فيه وهو ما يعيق المفرج عنه من المشاركة الاجتماعية التي هي أساس الاندماج الاجتماعي وهو ما يفضي إلى جعله عرضة للتهميش الاجتماعي وفريسة سهلة للعودة للجنوح والجريمة.

كما أننا نجد المفرج عنهم يعيشون أزمة نفسية نتيجة الشعور بالقلق كاستجابة للضغوط المحيطة، وشعورهم بالدونية والخزي الذين خلفتهما بيئة السجن، مرورهم بحالة إحباط وتوتر نفسي يصعب تجاوزه ناتجة عن صدمة الرفض، شعور المفرج عنهم بأنهم غرباء عن أسرهم وأنهم فقدوا محبتهم ومكانتهم بين أفرادها، وصمة السجين السابق التي تشعرهم بالتصاقها بهم وملاحقتها لهم لتكشف عن ماضيهم أينما ذهبوا. هذه المشكلات النفسية والاجتماعية تعوق المفرج عنهم عن أداء وظائفهم من جديد في المجتمع مما يجعل من الرعاية النفسية والاجتماعية اللاحقة لهم أكثر من ضرورة.

3- مفهوم الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم:

اشتملت كلمة رعاية على عدة معان وهي تدور في مجملها على الملاحظة، والمحافظة على الشيء ومراقبته أما كلمة اللاحقة فإنها تعنى الشيء يأتي بعد الشيء ويسمى لاحق.

ويعني هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية (post care) أي العناية بالناقهين، أو موالاة العناية لهم، وهو يستخدم للدلالة على الجهود والخدمات التي تبذل نحو الأفراد الذين حصلوا على الرعاية في المنشآت المختلفة كالمستشفيات ودور الملاحظة للأحداث وذلك بعد خروجهم من هذه المنشآت.

ومن هنا يمكن أن نقول أن الرعاية اللاحقة تعنى ملاحظة أو مراقبة شيء بعد شيء ما، فحينما نقول الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم فهي تعني ملاحظة ومراقبة المفرج عنهم من السجون أو المؤسسات الإصلاحية والمحافظة عليهم، ومساعدتهم على التكيف، ونقصد بالتكيف هنا نوعين من التكيف: الأول التكيف السلوكي الخاص أي رضى الفرد عن واقعه الجديد، أما التكيف الثاني فهو التكيف الوظيفي، أي اتفاق قيم الفرد مع قيم الجماعة والمجتمع ، وهذا المصطلح - مصطلح الرعاية اللاحقة - لم يظهر إلا في نهاية القرن الماضي، ولقد ساعد على ظهوره بروز الخدمة الاجتماعية كمهنة تمارس عمليا .[29]

وارتبط ظهور مفهوم الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم كنظام بعد ظهور العديد من السلبيات والمساوئ المترتبة على العقوبات السالبة للحرية بغض النظر عن مدتها إن كانت طويلة أم قصيرة المدى، والتي تتمثل أساسا في نبذ المجتمع للمفرج عنه ولأسرته ورفضه لاحتوائهم مجددا ضمن نسيجه ونظامه الاجتماعي مما ساهم في زياده ضرب استقرار المجتمع وأمنه باستمرار وانتشار الفعل الاجرامي نتيجة عودة المفرج عنه للسلوكيات المنحرفة كانتقام من المجتمع الرافض له هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفكك أسرته وانحلالها وبالتالي احتمال إضافة عناصر منحرفة جديدة خاصة إن كان السجين المفرج عنه هو من يعول أسرته. هذا ما أكد عجز العقوبات السالبة للحرية لتحقيق أهدافها وغايتها في الحد من الجريمة فاتجه النظام الجنائي بذلك من العدالة الجزائية الى العدالة الإصلاحية للتخفيف من الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية من خلال محاولة الاهتمام بالمذنبين أنفسهم أثناء فترة الاحتجاز في المؤسسات العقابية عن طريق برامج تأهيلية نفسية اجتماعية تربوية ومهنية، وبعد الافراج عنهم من خلال برامج الرعاية اللاحقة.[30]

لاشك في أن الإفراج عن المحكوم عليه بعد انتهاء الحكم الصادر بحقه وتنفيذ العقوبة المقررة عليه لا يعني شفاؤه التام من مرض الانحراف السلوكي والإجرامي وهذا يقودنا إلى

حقيقة هامة وهي ضرورة استكمال علاج هذا الفرد المنحرف بوسائل جديدة بعد اجتيازهم للعقوبات السالبة للحرية، وقد أجمعت توصيات عدد من المؤتمرات العالمية على الاعتراف بأهمية رعاية السجناء المفرج عنهم في النظم العقابية وبدورها المكمل للعملية الإصلاحية للمجرم.[31]

إن الرعاية اللاحقة حسب تعريف عثمان (1986) عبارة عن مجموعة من الأساليب المنظمة التي تستهدف تقديم أنواع كثيرة من العون الاجتماعي والنفسي والمادي الرسمي وغير الرسمي للمفرج عنهم من أجل تحويلهم إلى مواطنين عاديين بمساعدتهم وتمكينهم من مواجهة أزمة الإفراج[32].

وعرفها الصادي (1988) بأنها مجموعة من الجهود العلمية والعملية تقوم بها أجهزة متخصصة حكومية وتطوعية، لتوفير أوجه الرعاية للمسجون وأسرته خلال فترة العقوبة وقبل الإفراج وبعده، بهدف تحقيق التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي للمفرج عنهم مع المجتمع وكذلك تقبل المجتمع له بعد الإفراج عنه، كي يصبح فردا منتجا سويا بحيث لا تدفعه الصعوبات التي قد تواجهه للعود لارتكاب الجريمة.[33]

والمفهوم العلمي للرعاية اللاحقة يقتضي تنفيذها توفر أجهزة خاصة تتولى رعاية المفرج عنهم، يقوم عليها أخصائيون في علم الاجتماع والنفس، وأطباء وأخصائيو تشغيل في عمل تعاوني بينهم يسمح بإعادة تكيف المفرج عنه مع المجتمع والعمل على مساعدته في حل المشكلات التي تواجهه ومتابعته إلى أن يستقر وضعه. وأن تستمر مسئولية المجتمع حيال نزلاء المؤسسات العقابية بعد الإفراج عنهم حتى يتمكنوا من التغلب على المشكلات والضغوط التالية للإفراج ليندمجوا بالتدريج مع مجتمعهم كأفراد صالحين ومنتجين.[34]

ولقد نصت المادة 80 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين (جنيف 1955) على أن يوضع مستقبل المحكوم عليه بعد الإفراج عنه في الاعتبار منذ بداية التنفيذ العقابي، وأوصى مؤتمر خبراء الشئون الاجتماعية العرب (القاهرة 1964) بضرورة توجيه العناية منذ بدء تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون بعد الإفراج عنه وكفالة أسباب العيش الشريف له، كما جاءت في توصيات المؤتمر الثاني لهيئة الأمم المتحدة (لندن 1996) ضرورة إمداد السجين وقت الإفراج عنه بمساعدات كافية في سبيل مواجهة ضرورات العيش. إذ أن واجب الدولة

لا ينتهي بالإفراج عنه ولذلك ينبغي قيام هيئات حكومية وأهلية قادرة على مد المفرج عنه برعاية لاحقة تسمح بإعادة تكيف المفرج عنه مع مجتمعه وحل المشكلات التي تواجهه إلى أن يستقر نهائيا.[35]

3-1 فلسفة الرعاية اللاحقة:

تعتبر الرعاية اللاحقة عملية اجتماعية هادفة تسعى من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج الموجهة تحديدا لفئة السجناء المفرج عنهم ومساعدتهم على التكيف مع البيئة الطبيعية الخارجية والتوافق الاجتماعي مع النظم الاجتماعية السائدة فيه بما يمكن المفرج عنهم من المساهمة من جديد في البناء الاجتماعي كأفراد طبيعيين. وبناءا على ذلك تحددت فلسفة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في كونها:

- جهود منظمة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية توجه إلى نزلاء المؤسسات العقابية قبل الإفراج عنهم و كذلك بعد الإفراج عنهم ، كما توجه إلى أسرهم أثناء إقامتهم بالسجن وبعد الإفراج عنهم أيضا.
- تمارس بواسطة متخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية .
- تستهدف مواجهة مشكلات " أزمة الإفراج" والعمل على تحقيق التوافق بين المفرج عنه وأسرته وتمكنه من ممارسة حياته بشكل بأقل قدر ممكن من المشاكل والصعوبات التي تدفعه للعود مرة أخرى للانحراف وارتكاب ما يخالف القانون.
- نجاح هذه الجهود العلاجية والوقائية تتوقف على مدى التكامل والتنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية لضمان نتائج إيجابية وفعالة للمفرج عنهم.[36]
- أي فعل جرمي هو نتيجة لظروف معينة، وأن يكون الإنسان مجرما هذا لا ينزع عنه صفة إنسان.
- الاهتمام بأسرة السجين أثناء فترة قضاء العقوبة وأثناء الإفراج وما بعد الإفراج، لأن عودة السجين الأسبق إلى أسرته يشعره بأهميته الاجتماعية وأنه مقبول من طرف أهم أقربائه مما يسهل عملية اندماجه مع بقية المجتمع.

- استمرار مسؤولية الدولة والمجتمع إلى ما بعد الإفراج من خلال توفير شروط التأهيل الاجتماعي وإعداد الفرد ليندمج مهنيا وتعزيز قدراته النفسية والاجتماعية ومحاولة إصلاح الظروف والحد من آثارها السلبية التي أدت بالسجين إلى ارتكاب سلوكه المنحرف للحيلولة دون العودة لارتكابه مجددا وبذلك تتحقق الحماية للمفرج عنه والمجتمع.[37]

كما تقوم فلسفة الرعاية اللاحقة على:

- حماية المجتمع من خلال اتباع سياسة إنسانية يراعى فيها ظروف واحتياجات كل من النزيل في المؤسسات العقابية والمجتمع في إطار أنسنة المؤسسات العقابية والتخفيف من قسوة العقاب.
- الالتزام بالقواعد الإنسانية في تهذيب وإصلاح النزلاء والالتزام بالقواعد الخاصة بتدريب وتشغيل النزلاء بما يتفق مع المجتمع.
- العمل على منع المفرج عنهم من العود لممارسة السلوك المنحرف مرة أخرى.
- حماية المفرج عنهم من العود للإجرام هو حماية للمجتمع وتوفير كم من العقوبات الإضافية في حال شعورهم بإهمال المجتمع لهم.

وبذلك فإن الرعاية اللاحقة بمثابة علاج مكمل للمفرج عنهم لما تلقوه من برامج علاجية وتأهيلية في المؤسسات العقابية أثناء فترة تأديتهم للعقوبة السالبة للحرية كما أشار إلى ذلك يسين الرفاعي (1985) في كتابه "العلاج في السجن الحديث" في تعريف له للرعاية اللاحقة على أنها:" العلاج المكمل لعلاج السجين والوسيلة الفعالة والعملية لتوجيه وإرشاد ومساعدة المفرج عنه على سد احتياجاته ومعاونته على الاستقرار في حياته والاندماج والتكيف مع مجتمعه". وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب المنظمة التي تستهدف تقديم أنواع كثيرة من العون الاجتماعي والنفسي والمادي الرسمي وغير الرسمي من أجل مساعدة المفرج عنهم على أن يصبحوا مواطنين طبيعيين وأسوياء وتمكينهم من مواجهة أزمة الإفراج.[38]

2-3 الدعائم التي تقوم عليها الرعاية اللاحقة:

إن أهم الدعائم التي تقوم عليها الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم أحداثا كانوا أم أشخاصا راشدين تتمثل أساسا في:

* أن ما يقدم للمفرج عنهم بعد خروجهم من المؤسسة العقابية من خدمات رعاية ترتكز على منطلقات أساسية أبرزها إصلاح المساجين عن طريق برامج تأهيلية وعدم الاكتفاء بالعقوبة السالبة للحرية وذلك لقابلية السلوك البشرى للتعديل والتغيير متى ما أتيحت الظروف المناسبة لذلك.

* أن للمجرم حق على الدولة والمجتمع في رعايته وتأهيله بصفته مواطنا حتى لا يعود لما ارتكبه، وكذا رعاية أسرته وعدم تركها تصارع الظروف القاسية بعد غيابه عنها خاصة إن كان عائلها في محاولة لضمان عدم عودته للانحراف مرة أخرى بعد الإفراج عنه من جهة، ومن جهة أخرى الحيلولة دون ظهور عدد من المنحرفين في هذه الأسرة.[39]

* الفعل المنحرف أو الاجرامي هو فعل متجدد ومتكرر يبقى ما بقيت سمات شخصية الفرد المنحرف وظروف بيئته التي لم يتم تعديلها أو إصلاحها.

* الأنماط الباثولوجية للمفرج عنهم هي أنماط مهيئة للانحراف عند بروز أي مثير بيئي خلال رفع الرقابة عنه، وخاصة عند الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحه أي أزمة الإفراج والتي عرفت أيضا (بمثيرات الصدمة) Stimuli of impact التي تحدث بفعل التغير المفاجئ من الاعتمادية إلى الاستقلالية.

* أن البيئة التي يحي فيها الجانحون هي بيئة غنية بالعوامل التي تفضي إلى الانحراف (النسق الثقافي لمجتمع الجانحين (Sub-culture of delinquency).

* النظرة السلبية نحو المنحرف (الجانح) الذي أطلق سراحه من المؤسسة الإصلاحية، وضرورة متابعة عمليات المساعدة لمواجهة هذا الموقف.

* مقاومة سوق العمل لتشغيل خريجي المؤسسات العقابية والاصلاحية تخوفا من سلوك انحرافي جديد مما يتطلب استمرارية الرعاية لتيسير الأمن الاقتصادي للمفرج عنه.

* أحقية المجتمع في فرض ولايته على من عرضوا أمنه للخطر في الماضي وضرورة متابعتهم متابعة خاصة حفاظا على أمنه واستقراره.[40]

3-3 مظاهر وصور الرعاية اللاحقة:

غالبا ما تتخذ الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم صورتين هما :

الصورة الأولى: هي إمداد المفرج عنه بعناصر بناء مركزه الاجتماعي التي يعجز عن توفيرها بنفسه: وتتطلب هذه الصورة إمداد المفرج عنه بمأوى مؤقت، وملابس لائقة، وأوراق إثبات شخصية، ومبلغ من النقود يفي باحتياجاته العاجلة، والحصول على عمل له. وتتمثل أهمية ذلك في أن المفرج عنه قد يخرج من المؤسسة العقابية دون أن يجد له مأوى وغالبا ما يرفض أقاربه أو معارفه إيواءه. من ناحية أخرى فإن أهمية توفير العمل للمفرج عنه تكمن في حصوله على تلبية احتياجاته المادية التي تحفظ كرامته وتسد باب الحاجة تفاديا لأي مورد عن طريق الجريمة في حالة بقائه دون عمل.[41] وقد جاءت توصيات مختلف الحلقات الدراسية الإقليمية والمؤتمرات الدولية المهتمة بشئون الجريمة مؤكدة ضرورة العون المادي للمفرج عنهم، وتزويدهم بالمستندات وأوراق تحقيق الشخصية الضرورية لهم، والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس وتهيئة من يقوم بإيوائهم خلال الفترة التالية مباشرة للإفراج عنهم في حالة عدم وجود مأوى سابق.

الصورة الثانية: وتتمثل في إزالة العقبات التي تعترض جهود المفرج عنه في بناء مركزه الاجتماعي: من أهم العقبات التي تواجه المفرج عنه رفض المجتمع له والذي يتجسد في ما يجعله في عزلة تزيد من صعوبة اندماجه فيه وتضيق فرص استفادته من النظم الاجتماعية باعتباره موصوما وتنسحب هذه الوصمة لكل من له علاقة به مما يجعل غالبية أقرباء المفرج عنه ومعارفه يقطعون علاقاتهم به. إن الواجب هنا يقتضي تشجيع روح التعاون لدى الرأي العام باستخدام جميع وسائل الإعلام في سبيل الوصول إلى مشاركة المجتمع بكافة عناصره في إجراءات التأهيل الاجتماعي. كما تشكل نظم مراقبة الشرطة التي تفرض على المفرج عنهم باعتبارها عقوبات تبعية أو تكميلية أو تدابير احترازية عقبة أيضا تعترض تأهيل المفرج عنه فتحرمه من فرص قد تكون سببا في نجاح تأهيله، ويمكن اقتصار المراقبة على المفرج عنهم الأكثر خطورة على المجتمع عقبة أخرى ذات أهمية قصوى تتمثل في المفرج عنهم الذين يعانون من أمراض عقلية أو نفسية - الشواذ والمدمنين على الخمور والمخدرات - والتي تعترض سبل تأهيل هذه الفئة من المفرج عنهم، فيتعين توجيه عناية و علاج طبي يكفل تخلصهم من عارض مرضي يقف عقبة بينهم وبين التأهيل الكامل.

يعتبر العمل على إزالة هذه العقبات التي تعترض المفرج عنهم من صميم دور الرعاية اللاحقة التي تعيد له الثقة في نفسه، تجدد شعوره بأنه مواطن كباقي المواطنين متحررا من الوصمة الاجتماعية التي التصقت به وبكل فرد من أفراد أسرته أو من يرتبط به بعلاقة أيًا كان نمطها كنتيجة للصورة الذهنيّة السيئة المرسّخة داخل أذهان أفراد المُجتمع.[42] إن تحرره من هذه الوصمة تسهل حصوله على مصدر رزق شريف يؤمن له حياة اجتماعية مستقرة تقيه من العودة للانحراف والاجرام.

إن الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم حددت أهدافها ورسمتها في شكل عملية مكملة للعلاج المؤسسي الذي يرمي إجمالا إلى تهيئة المفرج عنه نفسيا واجتماعيا واقتصاديا لمواجهة حياته الجديدة مع تحقيق أفضل الظروف على مستوى أسرته خاصة والمجتمع بشكل عام لاستقباله وصولا به إلى أفضل حالات التوافق والتكيف، مع ضرورة أن تدوم الرعاية لعام على الأكثر من خلال زيارات تتبعية حسب كل حالة.[43]

خاتمة:

إن الملاحظ أن كل ما تبذله مؤسسات الرعاية اللاحقة في مختلف البلدان من جهود من خلال برامجها الإصلاحية والتأهيلية في إعادة إدماج المفرج عنهم في المجتمع والتكفل بأسرهم إلا أنه مازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها فعليا ذلك ما تثبته الزيادة التي تشهدها ظاهرة العود في مختلف البلدان.

وبذلك على السياسات الإصلاحية أن توجه جهودها إلى التركيز في برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم على إعداد برامج وسبل تأهيل تشمل المفرج عنهم والمجتمع على حد سواء. فيكون تأهيل المجتمع لتقبل المفرج عنهم من جديد بين أفراده كأعضاء صالحين من خلال تغيير اتجاه الرأي العام نحوهم لصورة أكثر تقبلا وتضامنا باستخدام العناصر الفاعلة كالإعلام بمختلف قنواته والجمعيات الخيرية وممثلي المجتمع المدني في نشر وتوعية المجتمع بمعاناة السجين بعد الإفراج عنه وضرورة احتوائه من جديد بين عناصره.

وبالنسبة للمفرج عنهم ووفق تجربة بعض الدول فقد اهتدت إلى إعادة تأهيل السجناء عقليا ونفسيا ومهاريا، وعدم الاقتصار على التأهيل المهني فقط ليتمكنوا من الصمود أمام الضغوط التي تواجههم بعد الإفراج عنهم.

إن الأزمة النفسية للمفرج عنهم تكمن في أنهم يواجهون اختلافا كبيرا بين ظروف الحياة التي تعودوا عليها داخل السجن - خاصة إن كانت طويلة المدة- وظروف الحياة في المجتمع، هذه الظروف تتسبب في التأثير على سلوكهم من خلال خوفهم من عدم القدرة على تجاوزها لإدراكهم ضعف قدرتهم وقلة حيلتهم، واستمرار المخاوف هو تقييم الفرد باستخدام عمليات معرفية ووجدانية للتهديدات أو الأحداث والذي له دور في نشأة المخاوف المرضية، وهو ما يساعد على ظهور اضطرابات نفسية أخرى كالقلق والاكتئاب التي تعيق استعادة التوافق النفسي والاجتماعي للمفرج عنه وتستوجب بذلك تكفل وعلاج نفسي يقوم على تعديل الجانب المعرفي والسلوكي للمفرج عنهم.

وبذلك على مؤسسات الرعاية اللاحقة أن توجه اهتماما كبير للتأهيل النفسي للمفرج عنهم والتحول إلى المتابعة الفردية، فقد تكون البرامج غير منسجمة مع جميع المفرج عنهم وما يتلاءم مع مفرج عنه معين قد لا يستجيب له مفرج عنه آخر. ومن هنا بات تطبيق مبدأ التفرد في التأهيل والمتابعة أمرا ضروريا تماما كما هو الشأن بالنسبة لمبدأ التفرد في العقوبة؛ وذلك من خلال تهيئة المفرج عنهم نفسيا حسب شخصية كل واحد منهم وقدراته ووضعه الصحي (نفسيا و جسديا) وظروفه الاجتماعية لتقبل التغيرات الحاصلة في المجتمع وردة فعله، وهو ما قد يكون له الأثر الكبير في خفض مستوى الضغوط التي تواجههم بعد الإفراج عنهم ويجعلهم يتجاوزن صدمة الإفراج بأقل الأضرار النفسية والاجتماعية. ومن جانب آخر قد يساهم هذا التوجه القائم على التفرد في المعالجة من خلال وضع برنامج تكفل ورعاية لكل مفرج عنه حسب سماته الشخصية وظروفه الاجتماعية في الحفاظ على كيان المجتمع وبنائه أي تحقيق ما يعرف بالصحة النفسية المجتمعية.

الهوامش :

[1] الناصر عبد الله، الرواشدة حسين، صدمة الافراج، ط1، مطابع الدستور التجارية الأردن، (2011)، ص 88.

[2] يحي علي الزهراني، اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، تم استرجاعها من:

http://www.npcom.net/%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85/ بتاريخ:2016/03/15

[3] طالب مبارك أحسن، الآثار النفسية والاجتماعية لانتهاك حقوق الانسان، المكتبة الالكترونية، (ب س)، ص 44.

[4] الهليل عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد، واقع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من الموقوفين أمنيا في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية بالرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، (2010)، ص 22.

[5] الصادي أحمد فوي، رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،(1988)، ص98.

[6] الناصر عبد الله، الرواشدة حسين، مرجع سابق، ص98 .

[7] السعدني علي حسن، فن إدارة الأزمات، (2013)، تم استرجاعها من:

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/301014.html بتاريخ:2017/04/28.

[8] السنهوري أحمد محمد، .مداخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، (1997)، ص 352.

[9] الناصر عبد الله، الرواشدة حسين، مرجع سابق،ص 158.

[10] عبد الفتاح عثمان عبد الصمد، نموذج عربي للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، (1988)، ص 60.

[11] الناصر عبد الله، الرواشدة حسين، مرجع سابق،ص 153.

[12] عبد العزيز بن علي الغريب، نظرية التدخل في الأزمات، (2009)، تم استرجاعها من:

http://www.swmsa.net/art/s/ بتاريخ: 2017/05/12

[13] بركات زياد، مصادر الأزمات كما يدركها طلبة جامعة القدس المفتوحة في ضوء متغير الجنس، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (2007)، ص 05.

[14] الناصر عبد الله، الرواشدة حسين، مرجع سابق، ص 26.

[15] يونس مصطفى جاد الكريم، ورؤى شريف رندة، المشكلات والميول النفسية لأسر السجناء والمعتقلين، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر، (2008)، ص 24.

[16] العامرية منى بنت عبد الله بن نبهان، أبعاد مفهوم الذات لدى العاملات وغير العاملات وعلاقته بمستوى الضغوط النفسية والتوافق الأسري بمحافظة الداخلية، جامعة نزوى، سلطنة عمان، (2014)، ص 29.

[17] بغيجة لياس، استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية "الكوبين" وعلاقتها بمستوى القلق والاكتئاب لدى المعاقين حركيا، جامعة الجزائر، الجزائر، (2006)، ص 74.

[18] الهليل عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد، مرجع سابق، ص19.

[19] الصادي أحمد فوي، مرجع سابق، ص 98.

[20] الهليل عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد، مرجع سابق، ص20.

[21] المرجع نفسه، ص 24.

[22] الصادي أحمد فوي، مرجع سابق، ص 98.

[23] الهليل عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد، مرجع سابق، ص 25.

[24] معاوية عبد الله، دور الصحة النفسية في الترشيد الأمني للمجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (1990)، ص 122.

[25] شاكوا كونجمان، تجارب الرعاية اللاحقة في الهند، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (1988)، ص 45.

[26] طالب مبارك أحسن، مرجع سابق، ص 45.

[27] عبد الهادي علاء، الزغندي هاني، دراسة ميدانيّة على نتائج الوصم بين السجناء المفرج عنهم، تم استرجاعها من موقع: 20016 .http://lfdci.org/site/979 بتاريخ:2017/07/13

[28] حبيب هيثم، صدمة المجتمع كافية للعودة إلى السجن من جديد، سجناء يخرجون إلى البطالة والجريمة، (2015)، تم استرجاعها من: https://www.pgd.gov.sa/MediaCenter/MediaRepos/Pages/12.aspx بتاريخ:2017/07/13

[29] السدحان عبد الله بن ناصر، الرعاية اللاحقة مفهومها أصولها في الإسلام، واقعها في المملكة العربية السعودية، واجبات ومهارات المسؤولين عن تنفيذ برامجها، ط2، السعودية، (1998)، ص 05.

[30] الجهني غازي رحيمي أحمد، اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم ، دراسة تطبيقية بمدينة جدة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، (1995)، ص 137.

[31] يحي علي الزهراني، مرجع سابق.

[32] الهليل عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد، مرجع سابق، ص15.

[33] الصادي أحمد فوي، مرجع سابق، ص 95.

[34] درويش يحي حسن، الرعاية اللاحقة وأثرها في الحد من العودة الى الجريمة، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية ، (1988)، ص 15.

[35] عبد الهادي علاء، الزغندي هاني، مرجع سابق.

[36] نصيب عبد الكريم نصيب، عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود على الجريمة، دراسة ميدانية على النزلاء العائدين بالمؤسسة الإصلاحية بقطر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، (1996)، ص 137.

[37] بن حمزة عادل، البطالة والجريمة في المغرب: دراسة نظرية وميدانية، ج2، (2007)، تم استرجاعها من: http://benhamza.jeeran.com/archive/2007/2/155138.htm بتاريخ: 2017/07/13

[38] نصيب عبد الكريم نصيب، مرجع سابق، ص139.

[39] الشهراني سعيد سياف، عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، (1991)، ص 264.

[40] عبد الفتاح عثمان عبد الصمد، مرجع سابق، ص 59.

[41] موسى سماح، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجونين تمكنهم من مواجهة الحياة في المجتمع بدون انتكاس،(2015) تم استرجاعها من:http://elnasswelshorta.com بتاريخ 2017/07/13.

[42] عبد الهادي علاء، الزغندي هاني، مرجع سابق.

[43] موسى سماح، مرجع سابق.